الآثار الاقتصادية للنمو السكاني على القوى العاملة

إعداد

د. عبدالله بن محمد الرزين

قسم الاقتصاد والعلوم الإدارية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الرياض

e-mail: aalrazeen@yahoo.com

ملخص البحث

للنمو السكاني آثار عديدة على عدد من عناصر التنمية الاقتصادية وله تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد وتقدمه، وقد تكون إيجابية أو سلبية بحسب إدارة الموارد البشرية في المجتمع.

وفي العصر الحاضر أصبح الاهتمام بالموارد البشرية علامة فارقة لدى المجتمعات التي تسعى نحو نمو شامل ومتميز، فكان مصب اهتمام الإقتصاديين بالموارد الاقتصادية على تنمية العنصر البشري والتخطيط له يفوق الاهتمام بالموارد الطبيعية التي كان لها نصيب الأسد في الفترات السابقة.

ونعل هذا البحث يضيف إسهاما ولو يسيراً لهذا الموضوع الهام والحيوي، والذي يرى الباحث أنه موضوع الساعة بل إن الإهتمام به ومناقشته والبحث عن بعض الحلول الناجعة طريق لى تنمية شاملة ونقلة اقتصادية في ظل سيطرة مبادئ العولمة وتحكم الدول الصناعية في إقتصادات الشعوب النامية خاصة.

هذا البحث يركز على العلاقة بين النمو السكاني وآثاره الاقتصادية على القوى العاملة، وجوانب هذا الموضوع متعددة ومتشابكة، حيث السكان أنفسهم هم المبتدأ والخبر –إن صحت هذه العبارة – فهم سبب المشكلة وهم بالمقابل من يستفيد من الحلول والنتائج فهم السبب والنتيجة في آن واحد.

سوف يركز البحث على عناصر عدة من أهمها:

- معايير قياس النمو السكاني.
- آثار العوامل الديموغرافية على التنمية الاقتصادية.
- عرض لنظريات السكان والجدل الدائر في هذا الموضوع.
- معايير قياس كفاءة القوى العاملة.
- مفهوم القوى العاملة المحتملة.
- مفاهيم البطالة وأنواعها.
- الآثار الاقتصادية لنمو السكان.
- الآثار الإيجابية لنمو السكان على القوى العاملة.
- الآثارالسلبية لنمو السكان على القوى العاملة.

المقدمة

أولاً: عناصر التنمية الاقتصادية

يجمع التنمويون على أن عناصر التنمية الاقتصادية تتكون من الموارد الطبيعية والموارد البشرية ويضيف بعض الاقتصاديين عنصراً مكملاً وهو الموارد المصنعة.

والاتفاق بين الاقتصاديين على أنه لا يمكن الاستفادة الكاملة من جملة الموارد الطبيعية إلا بعد تهيئة الموارد البشرية وتأهيلها التأهيل المناسب، ولعل هذه المسألة هي إحدى نقاط الافتراق عند من يؤيد تنمية الموارد الطبيعية على حساب التنمية البشرية أو العكس.

ومن القواعد الأساس في أدبيات التنمية أن الاهتمام بتنمية الموارد الطبيعية وحسن استخدامها من أولى قائمة الاهتمامات خاصة لدى البلدان النامية، إذ لا يمكن لبلد أن ينمو اقتصادياً دون قاعدة من الموارد الطبيعية، بشرط أن يصاحب ذلك قاعدة من الموارد البشرية مجهزة تجهيزاً مناسباً لاستخدام تلك الموارد الطبيعية.

إن من أهم أسباب الفشل الذي منيت به كثير من البرامج التنموية الطموحة في البلدان النامية هو عدم الاهتمام بتهيئة قوة عمل ماهرة تستطيع عن طريقها الوصول الى الاستثمار الأمثل لمواردها الطبيعية مهما كانت وفرتها.

بل إنه بدلاً من الاهتمام بالكشف عن الوسائل المثلى لتنمية الموارد البشرية، كان مصب اهتمام المخططين الاقتصاديين هو التأكيد على أن النمو السكاني عبء على التنمية وأحد عوائقها بله عقباتها، ونتاسوا أو نسوا أن قدرة الدولة على خفض معدل النمو السكاني ضرب من الخيال أو أقرب، وما الجدل القائم حول المشكلة السكانية وكذا الآراء المتعارضة حولها إلا نتاج لعدم الاتفاق على ماهية أسباب المشكلة وتحديد أبعادها، حيث البعض ركز على الزيادة السكانية وأغفل الجانب النوعي للسكان وعمليات إحداث التغير في خصائص السكان المباريه والذي يضيف إضافة إيجابية لصالح التنمية.

العوامل المؤثرة في النمو السكاني

هناك عدد من العوامل الرئيسة التي يتعين معرفتها على الباحث في مسائل النمو السكاني تلك العوامل التي يمكن ان تشرح لنا التطورات التي تؤثر في معدلات النمو السكاني.

حيث تقسم نظرية الانتقال الديمغرافي التحولات الديموغرافية إلى أربع مراحل رئيسة في كل مرحلة منها تتم تغيرات معينة في كل من معدل المواليد ومعدل الوفيات.

وتلك المراحل في التحولات الديموغرافية كما يلي:

المرحلة الأولى: ماقبل النهضة

وتلك المرحلة سادت في الفترة قبل القرن السابع عشر في الدول الصناعية في العصر الحاضر، كما أن أنها تنطبق على الدول النامية الى وقت قريب.وتتميز تلك المرحلة بعدم وجود وسائل المعرفة الحديثة خاصة فيما يتعلق بالنواحي الصحية من وسائل الوقاية والعلاج مما أدى الى ارتفاع في معدل الوفيات وبالمقابل في معدل المواليد وهو أمر طبعي حيث يتم تعويض النقص الحاصل في الأطفال بسبب الوفيات بزيادة أعداد المواليد.

المرحلة الثانية: مرحلة التحول المبكر

وتعد هذه المرحلة بداية النظرة الاقتصادية إلى النمو السكاني، وسادت في القرن الثامن عشر، حيث شهدت هذه المرحلة بداية التقدم العلمي وتحسناً في مستوى المعيشة بشكل عام، ومن نتائج ذلك انخفاض ملحوظ في معدل الوفيات، واستمرار بل ارتفاع في معدلات المواليد نتيجة لتحسن مستوى المعيشة.

ولعل تلك المرحلة تنطبق على وضع الدول النامية في العصر الحاضر الذي يوصف بارتفاع في معدل المواليد وانخفاض في معدلات الوفيات.

المرحلة الثالثة: مرحلة التحول الأخير

حيث في هذه المرحلة حدث تحول ملحوظ نتيجة لتفاعل العوامل الاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها مجتمعة على العادات والتقاليد التي تسود المجتمع آنذاك، وكان من نتائج ذلك التفاعل شيوع استخدام وسائل تخفيض معدل الخصوبة مما أدى الى انخفاض كبير في معدل المواليد، واستمرار في انخفاض في معدل الوفيات نتيجة التحسن في مستوى الرعاية الصحية ووسائل الوقاية كما هو في المرحلة السابقة، وعليه بدأ معدل النمو السكاني يزداد بمعدلات متواضعة اقل منها في المرحلة السابقة.

المرحلة الرابعة: المرحلة الحديثة

وهذه المرحلة تتسم بانخفاض في معدل المواليد ومعدل الوفيات إلى المستوى السائد في الدول المتقدمة في العصر الحاضر، بحيث وصل معدل النمو السكاني إلى أقل من ١%.

العلاقة بين العوامل الاقتصادية والعوامل الديموغرافية

نعني بالعوامل الاقتصادية تلك العوامل التي لها علاقة بأفراد المجتمع أو مؤسساته مثل الدخل الفردي والاستهلاك والادخار والاستثمار، أما العوامل الديموغرافية فهي معدل المواليد ومعدل الوفيات ومعدل الخصوبة ونحوها.

ومن الملاحظ أن العلاقة بين هذين الجانبين من العوامل لها نوع خاص من العلاقة التبادلية المتداخلة فكلاهما مؤثر ومتأثر في الآخر ومن الآخر.

حيث في بداية مرحلة التحول الديموغرافي كان للعوامل الاقتصادية أثرها على انخفاض معدل الوفيات، حيث أتحسن في مستوى المعيشة وارتفاع الدخل أدى إلى تحسن ملحوظ في مستوى الرعاية الصحية والوقائية وبالتالي انخفض عدد الوفيات وبالمقابل أدى إلى ارتفاع في معدل المواليد نتيجة لشعور العائلة بقدرتها على إعالة عدد من الأطفال في مستوى معيشة جيد، وعليه كنتيجة نهائية لهذه العلاقة ارتفع معدل نمو السكان الذي تأثر بالعامل الاقتصادي وهو تحسن مستوى المعيشة.

وبالمقابل فإن الزيادة في عدد السكان يؤثر على زيادة الطلب على الخدمات الصحية والتعليمية وكذا الحاجة الى زيادة المعروض من المساكن ونحوها.وهذا النوع من ارتفاع الطلب على تلك السلع والخدمات الذي كان نتيجة للزيادة السكانية يؤدي الى التأثير على وجهة الاستثمارات أو انحرافها الى المشاريع التي تستجيب لمثل ذلك الطلب.

وصورة أخرى من صور تلك العلاقة التبادلية المتداخلة بين تلك العوامل الاقتصادية والديموغرافية تتمثل بين الناتج الفردي وزيادة عدد السكان، حيث أن الناتج الفردي هو نتيجة قسمة إجمالي الناتج القومي على عدد السكان، وعليه فإن أي زيادة في عدد السكان سوف تؤثر سلبا على الناتج الفردي، والناتج القومي سوف يتأثر سلباً نتيجة زيادة الاستهلاك حيث زيادة السكان وسوف ينخفض الاستثمار نتيجة انخفاض الادخار وبالتالي يقل معدل تكوين رأس المال.

ولتهيئة الوصول الى نتيجة مقبولة الى ماهية الآثار الاقتصادية للنمو السكاني بشكل عام وعلى القوى العاملة بشكل خاص، لابد من استعراض آراء بعض الاقتصاديين ونظرتهم الى كيفية معالجتهم لتلك العلاقة.

يرى بعض الإقتصاديين ان مسألة معالجة العلاقة بين العوامل الديموغرافية والاقتصادية قدمرت بعدد من المراحل، بينما يرى البعض تقسيم ذلك الى مدارس مختلفة قد يتفق بعضها مع بعض وإن اختلف الزمان بينهم. ونستعرضها كالتالي:

رأي ابن خلدون

وقد تسميها المدرسة الإسلامية، حيث كان له رحمه الله تعالى معالجة فريدة من نوعها ومتميزة في نظرته إلى العلاقة بين العوامل الاقتصادية والديموغرافية، وقد نوه برأيه عدد من الكتاب الاقتصاديين في العصر الحديث، حيث قال عنه (Hutchinson) في كتابه جدل السكان إن تحليل ابن خلدون ومعالجته للمشكلة سابق لعصره.

وقال عنه جوزيف مايون في كتابه السياسات السكانية، إن علاّمة القرن الرابع عشر ابن خلدون قد طور تحليلاً شاملاً لاتجاهات السكان لم نشهد له منافساً حتى عهد مالتوس، فهو أول من وضع نظرية عن العلاقة بين حجم السكان والإنماء الاقتصادي.

وملخص نظرية ابن خلدون في أنه توصل الى أن مستوى المعيشة وحجم الثروة في المجتمع يعتمدان على عدد السكان في المجتمع نفسه، أي أنها علاقة طردية. حيث يقول في مقدمته " إن القبيل إذا حصل لهم الملك والترف كثر التناسل والولد والعمومية فكثرت العصابة واستكثروا أيضا من الموالي والصنائع وربيت أجيالهم في جو ذلك النعيم والرفه فأزدادوا بهم عددا إلى عددهم وقوة الى قوتهم بسبب كثرة العصائب حينئذ بكثرة العدد.

حيث ينطلق ابن خلدون من قاعدة اقتصادية أساس وهي أن زيادة السكان تؤدي إلى تقسيم العمل وتنوع الأعمال، وعليه يتزايد الانتاج عن الحاجات الضرورية فينتقل المنتجون الى انتاج السلع الكمالية التي هي استجابة للطلب الفعال من قبل المستهلكين حيث ارتفاع الدخل وتحسن مستوى المعيشة التي تدعو الى الرفاه والتوسع في الكماليات.

يقول ابن خلدون (٢٢٨): "... إن السكان متعاونون جميعاً في عمرانهم على ذلك والحاجة التي تحصل بتعاون طائفة منهم تشتد ضرورة الأكثر من عددهم أضعافاً، فالقوت من الحنطة مثلا لا يستقل الواحد بتحصيل حصته منه.واذا انتدب لتحصيله الستة أو العشرة من حداد ونجار للآلات وقائم على البقر واثارة الأرض وحصاد السنبل، وسائر مؤن الفلح وتوزعوا على تلك الأعمال أو اجتمعوا وحصل بعملهم

هذا مقدار من القوت، فإنه حينئذ قوت لأضعافهم مرات".

فالأعمال بعد الاجتماع زائدة على حاجات العاملين وضرورياتهم، فأهل المدينة إذا وزعت أعمالهم كلها على مقدار ضروراتهم وحاجاتهم اكتفي فيها بالأقل من تلك الأعمال وبقيت الأعمال كلها زائدة على الضرورات فتصرف في حالات الترف وعوائده ، وما يحتاج اليه غيرهم من الأمصار ويستجلبون منهم بأعواضه وقيمه ، فيكون لهم بذلك حظ من الغنى، ولما كانت المكاسب إنما هي قيم الأعمال فإذا كثرت قيمها بينهما فكثرت مكاسبهم ضرورة ودعتهم أحوال الرفه والغنى إلى الترف وحاجاته من التأنق في المساكن والملابس واستجادة الآنية والماعون اتخاذ الخدم والمراكب وهذه أعمال تستدعي بقيمتها ويختار المهرة في صناعتها والقيام عليها فتتفق أسواق الأعمال والصنائع ويكثر دخل المدينة وخرجها ويحصل اليسار لمنتحلي ذلك من قبل أعمالهم ومتى زاد العمران زادت الأعمال ثانية ثم زاد الترف تبعاً للكسب وزادت عوائد البذخ وحاجاته واستنبطت الصنائع لتحصيلها فزادت قيمتها وتضاعف الكسب في المدينة لذلك ثانية ونفقت سوق الأعمال بها أكثر من الأول وكذا في الزيادة الثانية...الخ)

ويمكن الاستنتاج من نظرية ابن خلدون التالي:

١. ارتفاع مستوى المعيشة سبب رئيس في زيادة السكان والعكس صحيح، أي أن انخفاض مستوى المعيشة يؤدي إلى انخفاض السكان.

٢. زيادة السكان تؤدي إلى تقسيم العمل وتنوع الأعمال والمهن وتعددها، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الدخل وتحسن مستوى المعيشة.

٣. سبق ابن خلدون لتوضيح العلاقة بين العوامل الاقتصادية والديموغرافية.

نظرية مالتس أو المرحلة الكلاسيكية

ظهر الفكر الكلاسيكي الذي تبنى نظرية مالتس التي تتضمن أن هناك علاقة مباشرة بين العوامل الاقتصادية والسكان، حيث أن زيادة الدخل تؤدي إلى تحسن في مستوى المعيشة لأفراد المجتمع ويؤدي ذلك إلى التفاؤل الجيد بالمستقبل فيزيد الإنجاب ومن ثم يرتفع عدد السكان. وارتفاع أعدد السكان يزيد من عرض العمل فيقل الأجر ويزداد الضغط على موارد المجتمع ويظهر قانون تناقص المنفعة، ويؤدي ذلك إلى سوء في مستوى المعيشة وبسبب ذلك ينخفض السكان ، فكانت العلاقة مباشرة بين العوامل الاقتصادية المتمثلة في الدخل وبين السكان.

ويبرر مالتس بأن السكان يتزايدون على أساس متوالة هندسية، أما الدخل فيتزايد على أساس متوالية حسابية.حيث يوضح أن معدل نمو السكان سوف يتجاوز نمو معدل الدخل بشكل تعجز فيه الموارد عن توفير المستوى الجيد من المعيشة لمجموع أفراد المجتمع. ولهذا كان من رأي مالتس ومن معه من الكلاسيكين أن يكون الأجر عند حد الكفاف حتى لايزيد السكان وتقع الكارثة زعموا.

أما الكلاسيكيون الجدد فتغيرت نظرتهم إلى السكان ، بحيث لم يعد لهذا العامل أثر كبير في النمو الاقتصادي، لأن التوقع الذي نادى به مالتس لم يقع وإنما كانت عبارة عن افتراضات لم يكن لها أساس في الواقع العملي. بل إن نظرة الإقتصاديين الجدد تعتبر انخفاض السكان ذا أثر سلبي على برنامج النمو وعلى الاقتصاد بشكل عام.

وحتى نختم الكلام في هذا الموضوع وهو علاقة العوامل الديموغرافية بالعوامل الإقتصادية نتأمل النظر في الشكل التالي الذي يوضح تشابك تلك العلاقات مع بعضها البعض.

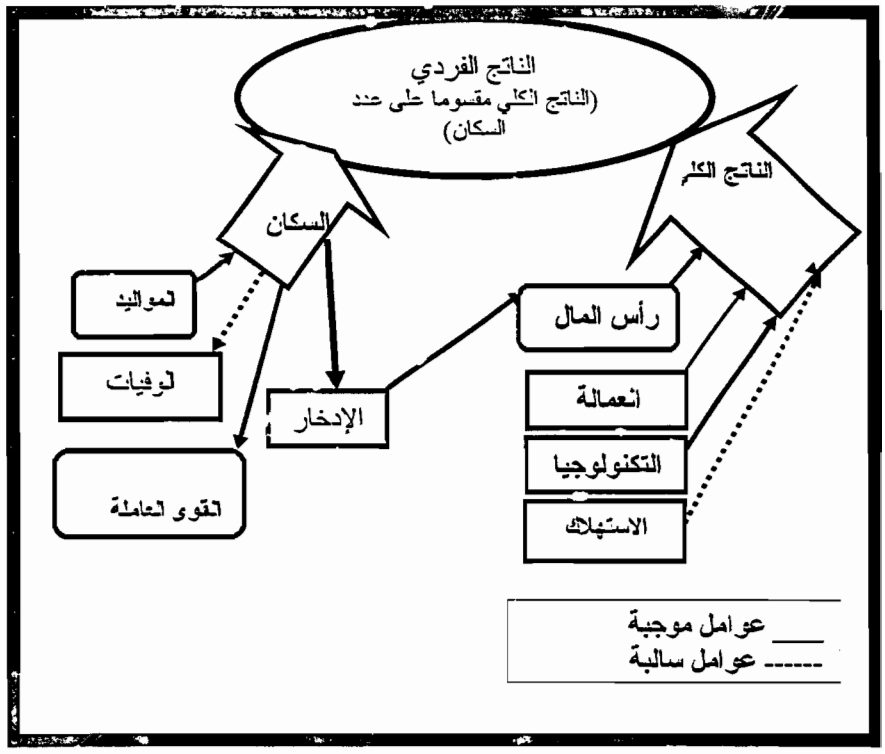
الناتج الفردي
(الناتج الكلي مقسوما على عدد السكان)
السكان
الناتج الكلي
المواليد
الوفيات
القوى العاملة
الإدخار
رأس المال
العمالة
التكنولوجيا
الاستهلاك
عوامل موجبة
عوامل سالبة

معايير قياس كفاءة القوى العاملة

تقاس كفاءة القوى العاملة للسكان بنسبة مساهمة القوى العاملة وذلك بقسمة اجمالي القوة العاملة على مجموع السكان الذين هم في سن العمل.

نسبة المساهمة في القوى العاملة = إجمالي القوة العاملة مقسوما على السكان في سن العمل (١٥-٦٠)

حيث كلما زادت هذة النسبة كلما دل ذلك على ارتفاع فعالية العمالة في المجتمع وبالتالي زادت القوة الاقتصادية لهؤلاء السكان والعكس صحيح ، ويلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين نسبة الفعالية السكانية ومعدل الإعالة الذي يتمثل في عدد الأفراد غير العاملين لكل فرد عامل في المجتمع.

ومن المعايير المهمة في قياس كفاءة العمالة درجة الإنتاجية أو الإضافة الى الناتج المحلي الإجمالي

مفهوم القوى العاملة المحتملة

وتعرف بأنها مجموع السكان ناقصاً الأفراد دون الخامسة عشرة سنة وأولئك فوق الستين.

الآثار الاقتصادية لنمو السكان

كمدخل جيد لهذا الموضوع وجدنا أن جملة من الاقتصاديين وخاصة التمويين منهم يعتقدون حقيقة غير قابلة للنقاش هي أن النمو السكاني عبء ثقيل على كاهل الاقتصاد وخاصة اقتصادات العالم الثالث حيث انه يعني بالضرورة خلق وظائف جديدة، بينما ما يتراوح بين ١٥ و٣٠ في المائة من السكان لايجدون عملاً بل إن كثيرا منهم ممن يسمون عاملين هم في حقيقة الأمر يعانون من البطالة المقنعة.

والنتيجة أعداد من الهامشيين شبه الجائعين يعيشون خارج الاقتصاد والسبب وراء ذلك هو اختلاف المفاهيم حول قياس النجاح الاقتصادي الذي

يحققه النظام، ذلكم النجاح الذي لا يعتبر أو لا يعتد برفاهية الناس والذي يتزايد فيه الاحتكار للإنتاج من جانب أولئك الذين يستخدمون التقنية لاستبعاد البشر من عملية الانتاج وليس لرفع طاقاتهم وقدراتهم على الإنتاج.

"إن النجاح الاقتصادي لأمة من الأمم لا يعتمد على الموارد الطبيعية بقدر ما يعتمد على الكفاءة في حفز شعبها وفي استخدام عمله" (مورلابيه – خرافة الجوع ٣٧).

ولمزيد من تعظيم القدرة على التحليل الاقتصادي ومعرفة العلاقة بين النمو السكاني والقوى العاملة الذي هو أساس بحثنا، لابد من معرفة فلسفة النمو السكاني لدى الطبقات الكادحة أو الفقيرة حيث أنه من الطبعي أن زيادة أفراد العائلة مما يزيدها فقراً وجوعاً.

ولكن الأمر مختلف تماما، حيث أن معظم العائلات الفقيرة عائلات ريفية تعتمد في كسبها على عدد من أولادها أو أطفالها في الكسب من الرعي أو جلب الماء أو قطع الأخشاب ونحوه ، ولذا فأعداد الأطفال في العائلات الفقيرة هم الذين يحددون الدخل المتوقع لهم.

ومن وجهة نظر اقتصادية محققة يرى محبوب الحق في كتابه ستار الفقر (٦٢) أن العمالة يجب أن تصبح هدفاً أولياً للتخطيط ، ويجب علينا معالجة قوة العمل كإحدى المعطيات التي يعتمدها الاقتصاد مثيلاً لقوة رأس المال، ولابد لنا من التأليف بين هاتين القوتين لتكملا نقص بعضهما. فإذا كان رأس المال غير كافٍ ، فإن تكوين عمالة ماهرة منظمة يجب أن تحل محل رأس المال في الأمد القصير، واذا ماتم اتخاذ مثل هذه الاستراتيجية مبدأ وهو هدف العمالة الكاملة بأداء جيد ولو مع جرعات قليلة من رأس المال والتنظيم فعند ذلك سوف نلمس تغيرا كبيرا في القضاء على أكثر أشكال الفقر سوءاً.

ومن الآراء الاقتصادية الأخرى التي لها نصيب من العقلانية ترى أن النمو السكاني المتزايد يوجد تضارباً لدى الدول النامية على وجه الخصوص في تحقيق أهداف خططها الاقتصادية الرامية إلى إيجاد فرص عمل مع تحقيق زيادة جيدة في الدخل الفردي. حيث

يتحقق الهدف الأول بوضع برنامج لمشروعات إنتاجية تعتمد على الكثافة العمالية ، بينما الهدف الثاني يتحقق ربما في المشروعات ذات الكثافة الرأسمالية.

وكنتيجة بديهية لهذا الأمر سوف لن يتم التوافق بين تحقيق الهدفين، حيث أن القوى العاملة تتطلب زيادة في تكوين رأس المال كأحد العناصر الهيمة في الإنتاج ومع توجيه ذلك إلى استثمارات في التعليم والصحة التي تهيئ العمالة إلى الإنتاج فإن كمية رأس المال المطلوبة لتهيئة فرص عمل لهؤلاء العمال سوف تكون قليلة إن وجدت. والنتيجة النهائية هي أعداد متزايدة من البطالة الظاهرة أو المقنعة.

أما النظرية المادية للسكان التي يراها بعض الاقتصاديين على أساس حساب التكلفة والعائد من زيادة السكان، وتتلخص في أن الفرد يكون ذا فائدة للمجتمع إذا أضاف للناتج القومي أكثر مما يستهلك والعكس صحيح.

وتوضيح ذلك في الشكل التالي الذي يوضح أن الفرد في المجتمع يمر بثلاث مراحل خلال حياته في المجتمع الأولى منها مرحلة استهلاك وتمتد هذه الفترة إلى سن الخامسة عشرة والمرحلة الثانية مرحلة الإنتاج وهي السن المتوقع فيها العمل والإضافة من هذا العضو الجديد وتمتد هذه المرحلة إلى الستين ونحوها والمرحلة الأخيرة هي مرحلة استهلاك أيضا والتي لم يعد الفرد قادراً على العمل أو تقديم أي إضافة إلى مجتمعه.

وفي رأيي أنه يمكن تقسيم تلك المراحل إلى مرحلة استثمار ومرحلة انتاج ومرحلة استهلاك.

ومرحلة الاستثمار هي المرحلة الأولى من عمر الإنسان إلى سن الخامسة عشر ة أو نحوها وهي المرحلة التي من المفترض أن يستثمرها المجتمع استثماراً جيداً في تنمية وتهيئة أفراده وقوته العاملة المستقبلية وذلك بالرعاية الصحية والعناية بالتغذية والمبادرة بالتعليم والتدريب اللازمين لتهيئته لمرحلة الإنتاج القادمة ، تلك المرحلة التي ينافس فيها المجتمع الإقتصادات الأخرى تبعاً لطبيعة استثماره السابق.

ولو أمعنا النظر في الاختلاف بين اقتصادات الدول لوجدنا أحد الفروق الرئيسة هي التميز في إنتاجية العمالة في البلدين، بل إن بعض الدول الكثيفة السكان لو استدركت من خططها ما تركت لأولت التنمية البشرية أيما عناية واهتمام، حيث نجد في تلك الدول أن نسبة كبيرة من قيم الصادرات التي تم تحويلها تسيطر عليها تحويلات العاملين في الخارج ، ولنا أن نتصور درجة المهارة ومستوى التعليم والتدريب التي وصل إليها أولئك العاملين في الخارج ونربطه بعلاقة طردية مع حجم التحويلات التي يتلقاها إقتصاده.

بل إن حجم الإستثمار المقدم خلال المرحلة الأولى يؤدي إلى ارتفاع في حجم الإنتاج في المرحلة الثانية وإطالة أمد تلك الفترة بحيث تتعدى المرحلة المتوقع التوقف عندها وبالتالي تقلل فترة الإستهلاك في نهاية المرحلة، كل ذلك نتيجة طبعية لنوعية الاستثمار المقدم في تلك الفترة. والعكس كذلك فإن انعدام أو ضآلة حجم الاستثمار للمرحلة الأولى في الصحة والتغذية والتعليم يطيل من أمدها ويقصر من أمد مرحلة الإنتاج التي من المتوقع أن تكون مرحلة ضعيفة، لايتصور من انتاج الفرد فيها أن يبقي لمرحلة تقاعده أي شيئ يذكر وأيضا سوف تكون المرحلة الثالثة مبكرة حيث المنافسة والعجز عن آداء العمل الجيد يجعل صاحبه يخرج من دائرة سوق العمل.

- <u>الآثار الاقتصادية لنمو السكان</u>
  - الآثار الإيجابية لنمو السكان على القوى العاملة
  - الآثار السلبية لنمو السكان على القوى العاملة

وحين ينتهي بنا المضاف إلى أن يتعين علينا أن نبرز الآثار الاقتصادية لنمو السكان على واحد من العناصر المؤثرة في اقتصاد المجتمع ألا وهو القوى العاملة، لابد لنا من أن نتيقن من حجم الاستثمارات الموجهة لتنمية الموارد البشرية نفسها، لأنه في معظم الدول النامية كان الاستثمار الموجه قليلاً جداً وسبب ذلك هو الاعتقاد السائد لدى المخطط بطول فترة الاسترداد، وربما الافتقار الى أية علاقة مقررة كمياً – كما الحال في المشروعات

المادية – بين مثل هذا الاستثمار والناتج المتوقع .

وكما يقرر محبوب الحق "لم يكن ما يثبط همتي قدر الإغفال المتحجر لقطاع التعليم في التنفيذ الفعلي لخطط التنمية، فكلما كان وضع الموارد المالية صعباً – وكثيراً ما يكون كذلك – كانت مخصصات التعليم في مقدمة المخصصات التي يناتها التخفيض".

ويلاحظ المتخصص في الخطط التنموية للبلاد النامية خاصة أن استهداف العمالة كان ثانوياً في أولوياتها، بل إن إضافتها كفكرة عامة إلى هدف النمو في الناتج القومي الإجمالي، وفي أحيان كثيرة لم يكن لها ارتباط بالتخطيط البتة، وتأتي معظم النتائج التي تؤثر في العمالة ايجابياً بطريقة غير مقصودة لذاتيا بل كان سببها التخطيط من أجل زيادة الناتج.

وكان من المفترض أن التخطيط لمعدلات النمو العالية تتضمن ضمان العمالة الكاملة أو قريبا منيا.

سؤال لابد منه سواء تمت الإجابة عليه أم لا وهو: في البلاد التي حققت معدلاً عالياً للنمو هل كان يعني عمالة أكثر وفرصاً اكبر؟

وحتى لا نضيّق واسعا أو ننظر بسوداوية، هناك من النجاحات التي سجلت في ربط النمو السكاني بمزيد من الإضافة الجيدة في مستوى العمالة، أو على الأقل هي معالجات ناجحة في هذا المجال.

ولقد كانت هناك تجارب متميزة بل مثيرة في نجاحها تلك التي طبقتيا الصين في فترة سابقة ففي غضون فترة زمنية قصيرة استطاع الصينيون نقل مهارات تقنية ومهنية متقدمة إلى معظم القوة العاملة لديهم، وأمكن اختصار فترة التطوير عن طريق التركيز على التدريب الوظيفي القصير الأمد كالأطباء الحفاة مثلاً، وعليه تمكنوا إلى حد ما من إحلال رأس المال عن طريق التنظيم في حالات كثيرة ، بحيث وجدت العمالة الكاملة على الرغم من ضآلة رأس المال. وانتقلت الوفرة في السكان وقوة العمل من جانب الخصوم إلى جانب الأصول وذلك من خلال استثمارات حكيمة في الموارد البشرية.

ومسألة مهمة لابد من الإشارة إليها وهي مدى ملائمة التكنولوجيا المستوردة لمستوى وحجم العمالة، والتي في الغالب أنها صممت للبلاد المتقدمة قليلة الكثافة العمالية.

إن الآثار الاقتصادية للنمو السكاني على القوى العاملة مباشرة وملموسة الأثر والتأثير، ولكن يجد الباحث صعوبة في الحكم على إيجابية او سلبية تلك الآثار بشكل عام.

ولكن قبل ذلك كنه لابد أن من رصد المؤشرات أو النقاط التالية:

١. الإرتباط الوثيق بين درجة الكفاءة في انتاجية العمالة وبين حجم الاستثمارات الموجهة في تنميتها.
٢. الجانب الكمي ركن رئيس في اقتصاديات العمالة ولكن لابد من اكتماله بالجانب النوعي.
٣. ليس النمو السكاني سبب للبطالة، وانما مستوى الخطط الاقتصادية الموجهة لتنمية قطاع العمالة كأحد القطاعات الاقتصادية الإنتاجية.
٤. الإرتباط الوثيق بين نوعية التكنولوجيا المستخدمة ودرجة ملائمتها لمستوى وحجم العمالة.

المراجع

١. **محبوب الحق ستار الفقر**، خيارات أمام العالم الثالث، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧م.

٢. **د. محمد عدنان وديع وآخرون**، مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها، المعهد الربي للتخطيط١٩٩٧م.

٣. **د. فايز إبراهيم الحبيب**، التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية،جامعة الملك سعود ١٤٠٥هـ،

٤. **د. إسماعيل حسن عبد الباري**، أبعاد التنمية، دار المعارف ١٩٨٢م

٥. **عبد الرحمن بن خلدون**، مقدمة ابن خلدون، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر٢٠٠٠م.

٦. **د. عبدالله بن محمد الرزين**، التنمية الاقتصادية، بحث غير منشور.

٧. **فرانسيس مورلابيه**، صناعة الجوع (خرافة الندرة)، سلسلة عالم المعرفة رجب ١٤٠٣هـ.

٨. **جاك لوب**، العالم الثالث وتحديات البقاء، ترجمة أحمد فؤاد، سلسلة عالم المعرفة ذو القعدة١٤٠٦هـ.